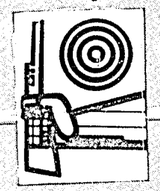

كل الانظار تتجه نحو المجلس الوطني الفلسطيني

قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ستعكس نفسها على اوضاع المنطقة برمتها

قرار الصمود والتصدي للمشاريع التصفوية سيؤدي الى نهوض جماهيري فلسطيني وعربي

الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بدأت اعمالها في الجزائر قبل خمسة أيام . والانظار كل الانظار تتجه نحو الجزائر ، لمعرفة النتائج التي ستتمخض عنها هذه الدورة . فالاهتمام الذي تحظى به هذه الدورة فلسطينياً وعربياً ودولياً ، يفوق الى حد كبير ذلك الاهتمام الذي حظيت به الدورات السابقة . وهذا أمر طبيعي . فالدورة تتسم باهمية خاصة واستثنائية ، والنتائج التي ستترتب عليها ، سيكون لها انعكاساتها وافرازاتها الفلسطينية والعربية والدولية ، لأنها تنعقد بعد حرب لبنان ، وفي ظل ظروف ذاتية وموضوعية صعبة ومعقدة ، ولأنها تنعقد في ظل سلسلة من المواقف والممارسات السياسية التي قامت بها القوى النافذة في منظمة التحرير الفلسطينية ، خلال الشهور الماضية ، خرجت عن المألوف ، حيث وافقت على مشروع فاس ، واقامت علاقات خاصة ومميزة مع النظام الاردني ، واقامت جسور العلاقات مع النظام المصري رغم اتفاقيات كامب ديفيد ، والتقت وفداً صهيونياً برئاسة الجنرال بيليد تحت شعار ، أنه يمثل « قوة ديمقراطية اسرائيلية » تعترف بمنظمة التحرير ، وتحدثت في مناسبات عديدة عن ايجابيات مشروع ريغن .

لذلك فان الاهتمام كبير . . وهذا الاهتمام تجسد في اشكال متعددة أبرزها :

● وصول حشد هائل من الوفود العربية والعالمية الى الجزائر ، للمشاركة في اعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، وقد ترأست معظم هذه الوفود شخصيات سياسية مرموقة في بلدانها وذات مستوى ووزن كبير .

● وصول ممثلين رسميين عن بعض الدول العربية الرجعية الى الجزائر للمشاركة في اعمال الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني ، لأول مرة في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصر ، وكان ملفتاً للنظر على سبيل المثال ، حضور سليمان عرار على رأس وفد يمثل الحكومة الاردنية .

● وصول اعداد كبيرة جداً من رجال الصحافة العالمية ، الذين يمثلون كل شبكات الاذاعة والتلفزة والصحف ووكالات الانباء العالمية ، التي تقوم حالياً بنقل وتغطية اخبار المجلس الوطني اولاً بأول وبشكل مكثف وملحوظ .

ومنذ أن بدأ المجلس أعماله ، لم تتوقف النشاطات ، والاجتماعات واللقاءات والمناقشات التي تجري داخل الغرف المغلقة ، على هامش الاجتماعات الرسمية داخل قاعات المجلس الوطني . وعلى أية حال ، فان ما يبدو حتى الآن ، هو أن الشعور العميق بالمسؤولية ، تجاه الوحدة الوطنية الفلسطينية وترسيخها ، من خلال الوصول الى مواقف مشتركة تمثل الحد الادنى الممكن ، هو الشعور السائد والمسيطر ، رغم ان الاجتماعات التحضيرية التي عقدتها اللجنة التنفيذية والقيادة الفلسطينية ، قبل افتتاح دورة المجلس الوطني الفلسطيني ، وخلال الايام الخمسة الماضية ، لم تتمخض حتى هذا الوقت ، عن صياغات محددة ونهائية لمواقف الحد الادنى المشتركة ، بصدد القضايا السياسية الاساسية التي دار حولها الجدل والنقاش خلال الاشهر الماضية .

والقضايا السياسية الاساسية التي يدور حولها النقاش في أروقة المجلس الوطني الفلسطيني ، للاتفاق على مواقف محددة بشأنها يمكن تلخيصها بما يلي :

● أولاً

مبادرة ريغن : لقد بات واضحاً أن الاجواء السائدة في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني ، تشير إلى ان هناك شبه اجماع حول اعتبار مبادرة ريغن ، تشكل خطراً اساسياً على الثورة الفلسطينية وقضيتها الوطنية . ومع ذلك فلا زال هناك تباين في وجهات النظر حول تحديد موقف صريح وواضح وقاطع من هذه المبادرة . فهناك وجهة نظر العناصر والقوى الديمقراطية والتقدمية ، التي تريد موقفاً واضحاً وحازماً وقاطعاً ، يرفض مبادرة ريغن ، ويفتح اسس مواجهتها والتصدي لها لدحرها ، وهناك وجهة نظر العناصر والقوى اليمينية التي تريد موقفا مائعاً ، يشير الى كون هذه المبادرة لا تلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وذلك لابقاء الباب مفتوحاً امام امكانية التعاطي معها .

● ثانياً

مشروع الملك حسين الداعي الى اقامة اتحاد فدرالي أو كونفدرالي فلسطيني - اردني ، هذا المشروع الذي يقوم على قاعدة مبادرة ريغان ، والذي يعتبر المقدمة الضرورية لتفويض الملك حسين أو انابته أو مشاركته . ووجهات النظر متباينة حول الموقف من هذا المشروع ومن العلاقات الخاصة والمميزة التي اقامها اليمين الفلسطيني مع النظام الاردني ، على قاعدة القبول المبدأي بمشروع الملك . والاتجاه الغالب في المجلس ، هو اتجاه التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً ، ورفض أي شكل من اشكال التفويض أو الانابة أو المشاركة ، ورفض الحديث بالمشروع الفدرالي أو الكونفدرالي قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتثبيت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني السابقة بصدد العلاقة مع الاردن ، ولكن اليمين الفلسطيني يريد ان يبقي النافذة مفتوحة على الكونفدرالية ويريد علاقة خاصة ومميزة مع النظام الاردني ، رغم المخاطر التي تمثلها هذه التوجهات .

● ثالثاً

مشروع فاس : ان خطورة مشروع فاس تكمن بشكل اساسي في قضيتين . الاولى تكمن في بنده السابع الذي يتضمن اعترافاً بالعدو الصهيوني ، والثانية في كون المشروع يسقط الخيار العسكري من المواجهة ويضع كل البيض في السلة الامريكية . واضافة الى ذلك فان هذا المشروع يعتبر الخطوة الضرورية نحو القبول بمشروع ريغن . وقد اثبتت التجربة ذلك بالملموس . فالذين وافقوا على مشروع فاس ، وطبلوا له كثيراً ، اتجهوا الى التعاطي مع مشروع ريغن ، باعتباره اساساً صالحاً للتسوية ، قبل ان يجف حبر مشروع فاس . ان اليمين الفلسطيني الذي يسعى الآن الى اقرار مشروع فاس في المجلس الوطني وتمريره على اساس ان المنظمة لا تفسر البند السابع باعتباره اعترافاً بالعدو ، وأنها لا تسقط الخيار العسكري من حساباتها . . ان هذا اليمين سيضع كل هذه التفسيرات على الرف في اطار الممارسة السياسية .

● رابعاً

العلاقة مع مصر : القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابقة ، شددت على اهمية عزل ومحاصرة نظام كامب ديفيد ، وعلى اهمية دعم واسناد الجماهير المصرية وقواها الوطنية والتقدمية لاسقاط نهج كامب ديفيد وغالبية القيادة الفلسطينية اعتبرت الاتصالات التي اجراها اليمين الفلسطيني مع النظام المصري خلال الفترة الماضية خرقاً فاضحاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني ولقرارات القيادة الفلسطينية المتلاحقة بهذا الشأن .

لذلك فان العناصر والقوى الديمقراطية والتقدمية ، تريد في هذه الدورة قراراً واضحاً وحاسماً ، يؤكد على الالتزام بالقرارات السابقة والتمسك بها ، ويؤكد على ضرورة تشديد العزلة والحصار على النظام المصري ، وفضح وتعرية كل المحاولات الرجعية العربية التي تستهدف اعادة النظام المصري الى الحظيرة العربية ومعه اتفاقات كامب ديفيد ، بينما اليمين الفلسطيني ، لا يريد قرارات واضحة وحازمة . فهو يوافق على تضمين القرارات رفض اتفاقات كامب ديفيد ، وعلى توثيق العلاقات مع الجماهير المصرية وقواها الوطنية والتقدمية ، ولكنه يريد تشكيل لجنة تكلف البحث في كيفية تطبيق هذا التوجه . وهو في ذلك يريد ان يبقي الباب مفتوحاً امام اتصالاته وعلاقاته ، التي أضرت بمنظمة التحرير الفلسطينية على اكثر من مستوى وصعيد .

● خامساً

العلاقة مع القوى الديمقراطية اليهودية ، لقد طرحت هذه المسألة نفسها بقوة على الدورة الحالية للمجلس الوطني الفلسطيني ، في ضوء اللقاء الذي جرى قبل جوالي شهر بين الاخ عرفات ووفد صهيوني برئاسة الجنرال بيليد . وفي ضوء الخلاف في وجهات النظر حول هذا اللقاء ، فان اليمين الفلسطيني يريد قراراً من المجلس ، يسمح باقامة علاقات بين م . ت . ف وما يسميه قوى ديمقراطية ، حتى ولو كانت هذه القوى صهيونية ، وتتباهى بصهيونيتها ، كما هو الحال مع الجنرال بيليد والوفد الذي رافقه ، بينما ترى العناصر والقوى الديمقراطية والتقدمية ، ضرورة حصر علاقات منظمة التحرير مع القوى الديمقراطية التقدمية اليهودية المعادية للحركة الصهيونية عقيدة وممارسة ، لأن التناقض بيننا وبين الصهاينة هو تناقض ايديولوجي ووطني وقومي .

وكما يبدو وضاحاً ، فان هذه القضايا السياسية الخمس ، التي لم يتم التوصل الى اتفاق نهائي بصددها حتى الآن ، ليست قضايا ثانوية أو شكلية . وعلى العكس من ذلك فانها قضايا رئيسية وجوهرية ، وطبيعة الموقف الذي سيتحدد بشأن هذه القضايا ، سيعكس نفسه على مستقبل الثورة والقضية الفلسطينية لفترة من الزمن .

ان اليمين الفلسطيني الذي يواجه تياراً قوياً داخل المجلس الوطني الفلسطيني يعارض سياساته ومواقفه وممارساته ، ويدفع الأمور باتجاه اتخاذ قرارات واضحة وحاسمة من هذه القضايا المحددة .. إن هذا اليمين يحاول الالتفاف على هذا الاتجاه بطرح حلول وسطية ومواقف وسطية ، يستطيع أن ينفذ من خلالها الى ما يريد ، وذلك بمواصلة نهجه السياسي ، الذي سيضر بالتأكيد بالوحدة الوطنية الفلسطينية ووحدة الصف الوطني الفلسطيني وبمستقبل النضال الوطني في هذه المرحلة الحرجة والدقيقة ، ولا شك أن الرجعية العربية التي تمارس الضغط والابتزاز على منظمة التحرير الفلسطينية ، لا تتوقع أن يخرج المجلس الوطني الفلسطيني بقرارات توافق على مشروع ريغن والكونفدرالية والتفويض .. الخ ولكنها تريد أن لا يخرج المجلس الوطني الفلسطيني بقرارات واضحة ترفض مبادرة ريغن والمشروع الكونفدرالي ، لتكون الابواب مفتوحة امامها وامام اليمين الفلسطيني ، لمواصلة مسيرة تحركها ونشاطها نحو الانخراط التدريجي الكامل بمشروع ريغان التصفوي .

لذلك ، فاننا ، مرة اخرى نقول ، ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الحالية ، يقف امام قضايا مصيرية وتاريخية ، لها انعكاساتها على وضع ومستقبل المنطقة برمتها . ان القرارات المائعة التي يحاول البعض الخروج بها ، بدعوى الواقعية ، واخذ الظروف والمعطيات بنظر الاعتبار ، ستؤدي بالتأكيد الى اضعاف منظمة التحرير الفلسطينية ، والى جرها الى مستنقعات الرضوخ والاستسلام ، والى تبهيت دورها وتراجع قوتها وتأثيرها ، وسيؤدي الى تعريضها للانقسامات والى انفضاض الجماهير من حولها .

في ضوء ذلك فان المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي تتجه الانظار نحوه ، مطالب في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة ان يكون بمستوى المسؤولية الوطنية الكبيرة الملقاة على عاتقه ، وان يكون بمستوى طموحات الجماهير الفلسطينية والعربية ، التي تنتظر ان يتخذ قرارات واضحة وحازمة ومصيرية بصدد القضايا السياسية والمطروحة على جدول اعماله .

ان قوة منظمة التحرير الفلسطينية تكمن في وضوح رؤيتها السياسية وموقفها السياسي ، وفي ترسيخ وحدة فصائلها المسلحة ، وفي رص صفوف الجماهير خلفها وفي مواجهة اعدائها ، وفي تمسكها بميثاقها الوطني وبرنامجها السياسي المرحلي ، وفي رفض الرضوخ للضغط والابتزاز الذي تمارسه الانظمة الرجعية العربية .

ان امكانيات التصدي لمحاولات تصفية الثورة والقضية .. امكانيات كبيرة وكبيرة جداً . ان الجماهير الفلسطينية داخل الوطن المحتل ، واصلت تصعيد مقاومتها للعدو الصهيوني ، رغم كل الجراح والآلام والتضحيات الكبيرة التي تدفعها كل يوم . ولا شك أن قرار الصمود في وجه التحديات وقرار التصدي للمخططات التصفوية المطروحة ، سيؤدي الى نهوض اوسع القطاعات الجماهيرية الفلسطينية والعربية ، في مواجهة القوى المعادية ، وسيتحقق الانتصار مهما طال الزمن